

مؤتمر الإمارات الرابع لمكافحة القرصنة
الحفاظ على تعافي الدولة : من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر
ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة
29-30 أكتوبر 2014

بيان المؤتمر

الضيوف الموقرون،
السيدات والسادة الكرام،

للسنة الرابعة على التوالي، يسر وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة وموانئ دبي العالمية اختتام أعمال هذا المؤتمر المثمر والناجح "مؤتمر الإمارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة البحرية". ولقد جمع مؤتمر الإمارات الرابع لمكافحة القرصنة بين القطاعين العام والخاص، واستفاد من إنجازات المؤتمرات الثلاث السابقة وفاق جميع التوقعات؛ إذ تمكن المؤتمر من وضع إطار عمل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز تنسيق الجهود من أجل ضمان فعالية مكافحة القرصنة البحرية في البحر، والتهديدات الإقليمية على اليابسة. ولقد تحققت في هذا المؤتمر نتائج بارزة في ظل هذه الظروف الصعبة، وذلك بفضل جميع المناقشات التي سعت للوصول إلى حلول بناءة سيكون لها أثر عميق وطويل الأمد على مستقبل أفريقيا والعالم أجمع.

ولقد كان مؤتمر 2014 معنياً بموضوع: "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة"، وجاء ليعالج التحديات والمخاوف الحالية المتعلقة بالقرصنة البحرية وليؤكد التزام دولة الإمارات المستمر، وجهودها التي لا تكل لمعالجة ظاهرة القرصنة التي تعاني منها منطقة القرن الأفريقي، ومؤخراً خليج غينيا. وعلى أمل التوصل إلى حلول وتوصيات دائمة، فلقد تم الإقرار بأن إيجاد الحلول العلاجية على اليابسة وتحقيق والاستقرار في هذه المنطقة شرطاً أساسياً لضمان استمرار الأمن والأمان لمستخدمي الخطوط التجارية العالمية البحرية.

وفي الكلمة الافتتاحية، أكد وزير خارجية دولة الإمارات على أن الجهود الدولية حققت تقدماً ملموساً في مكافحة القرصنة البحرية حيث تناقصت اعتداءات القراصنة خلال السنتين الماضيتين، والثناء على ما حقته الحكومة الصومالية من تقدم في ضمان السلام والإزدهار لشعب الصومال لاسيما في إطار سعيها لإرساء قواعد العدالة وسيادة القانون بعد فترة من الإضطراب.

وفي هذا الصدد، فقد تضمنت الجلسة العامة التي انعقدت بتاريخ 29 أكتوبر مناقشات دارت حول الدروس المستفادة من القرصنة البحرية في منطقة القرن الأفريقي، والاتجاهات الأخيرة التي ساعدت في بناء إطار للتعاون المستقبلي. ولقد تميزت الجلسات الحوارية هذا العام باتساع نطاقها لتشمل منطقة غرب أفريقيا التي تثير قلق القطاعين العام والخاص. ولقد تم الإقرار بأنه في الوقت الذي تتحول فيه طبيعة القرصنة إلى مشكلة عابرة للدول، هناك تزايد في آفاق التعاون ليشمل تقديم مساعدة مشتركة أكثر فعالية وتعزيز العمل المشترك بين الدول والمنظمات وقطاع الصناعة البحرية.

شهدت الجلسات الثلاث التي عقدت في ثاني أيام المؤتمر (اليوم 30 أكتوبر)، التوصل لعدة حلول. فقد نجحت الجلسة (أ) في وصف سبل تنسيق الجهود بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية للحد من زيادة الجريمة العابرة للحدود في أفريقيا. وناقشت الجلسة طرق تعزيز التنسيق ومشاركة المعلومات، واللذان يُنظر إليهما كدائير رئيسية لمحاربة الجريمة والقرصنة البحرية.

وتوصلت الجلسة الجانبية (ب) إلى عدة تحليلات وتوصيات مثمرة بشأن مبادرات ومساهمات قطاع الأعمال من أجل دعم جهود بناء القدرات وتحسين سبل المعيشة في الصومال. وأدت مراجعة المبادرات السابقة إلتاوصل إلى توصيات جديدة من شأنها تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة على المدى الطويل.

وشهدت الجلسة الجانبية (ج) نقاشات قوية حول التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة غير القانونية. وسعت الجلسة لفهم دوافع تلك التنظيمات واحتياجاتها، وهذا ما شكل خطوة كبيرة على صعيد تحديد المتطلبات المستقبلية في القطاع الأمني. ولقد أعطى النقاش حول التغييرات التي تشهدها قدرات الجريمة والإرهاب وتكتيكاتهما أفكاراً حول الطرق المتاحة أمام قوات المنطقة لمواجهة التهديدات.

وفي النهاية، أُلقت الجلسة النقاشية الخاصة بتمكين الجيل الشاب والمرأة، الضوء على الدور الهام لتمكين وإشراك الفئات المهمشة من المجتمع لضمان نمو المنطقة وازدهارها. ودافع المشاركون عن أدوات الاستثمار في الجيل الشاب، وآليات مكافحة العنف على أساس الجندرة باعتبارهما مفتاحاً لمعالجة تلك القضية.

ستواصل دولة الإمارات إجراءاتها بالاتفاق مع الحكومات والشركات المعنية من أجل مكافحة تأثيرات القرصنة البحرية على اليابسة وفي البحر. وسنبقى ثابتين في التزامنا بضمان سلامة محيطات العالم، ورفاه السكان والبحارة على السواء.

ونود في النهاية أن نشكر جميع ضيوفنا الكرام من القطاعين العام والخاص، وأن نشكر جميع المتحدثين على مساهمتهم في انجاح هذا المؤتمر.

وشكراً لكم

معلومات أساسية

انعقد مؤتمر الإمارات الرابع لمكافحة القرصنة بتاريخ 29-30 أكتوبر في دبي، وحضره أكثر من 600 ممثلاً، بينهم أكثر من 50 منظمة حكومية وغير حكومية، ومدراء تنفيذيون من قطاع الأعمال والشركات. ولقد استطاع هذا الجمع من المشاركين من القطاعين العام والخاص القادمين من مختلف الأقاليم والدول خلق فرصة قيمة للحوار. وبالإضافة إلى الاجتماعات وورش العمل الرسمية، شكل المؤتمر فرصة لعقد اجتماعات ثنائية وحوارات غير رسمية من شأنها أن تضع حجر الأساس لأشكال التنسيق بشأن مكافحة القرصنة في العام القادم.

ولقد استضاف المؤتمر وفوداً من الحكومة الاتحادية الصومالية، ومن مناطق الحكم الذاتي فيها: غلمدج وجوبالاند وبونتلاند وصوماليلاند. ويأمل المؤتمر أن اجتمع هذه الأطراف معاً سيساهم في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية للصومال، ويضمن أمنها في المستقبل.

وأثناء المؤتمر، بيّنت الكلمات التي ألقاها وزراء الأقاليم وكبار المسؤولين الحكوميين الضوء على أهمية دعم المجتمع الدولي لجهود مكافحة القرصنة في البحر وعلى اليابسة. وقامت كل من الباهاماس، وبنغلادش، وبروني، وجزر القمر، وموريتانيا، والمملكة العربية السعودية، وسيشل، واليمن، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي بالإدلاء ببياناتهم الوزارية.

ولقد أشار المؤتمر أنه وعلى الرغم من الانخفاض الكبير لحوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال، إلا أن التكلفة الاقتصادية لا تزال مرتفعة وتتجاوز 3 مليار دولار أمريكي، كما أن التكلفة البشرية المتعلقة بالبجاعة وعائلاتهم شديدة الوطأة. وتشير التقديرات إلى أن 37 بحاراً لا يزالون أسرى لدى قرصنة الصومال منذ حوالي ثلاث سنوات، وهذا ما يدفع بالمجتمع الدولي لمتابعة العمل الدؤوب من أجل تعزيز النقاش للتوصل إلى حلول لتلك المشكلة الجادة.